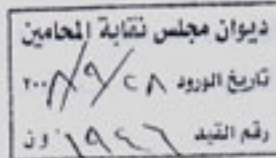


## القيادة القطرية

الرقم: ٤١/٢٠٤/٥٠٨

التاريخ: ١٥/٩/٢٠٠٨



الديوان

١ - للصحة

٢ - للتبليغ

التبليغ  
١٥/٩/٢٠٠٨

## الأزمة المالية العالمية

تحية عربية:

يعيش العالم في هذه الأيام أزمة مالية تهدد الاقتصادات والأسواق المالية وتكاد تداعياتها، وارتداداتها لا تستثني أية دولة - كبيرة كانت أم صغيرة - بالنظر إلى ترابط المصالح الاقتصادية على المستوى الدولي.

وإن أحد أهم أسباب هذه الأزمة يكمن في طبيعة النظام الرأسمالي نفسه، وما جرى في ١٥/٩/٢٠٠٨ على أثر انهيار مؤسستين ماليين عملاقين هما مصرف/ ليمان برنرز/ و/ميرل لنيس/ هو ما اعتبر تكراراً لأزمات الاقتصاد الرأسمالي منذ عام ١٩٢٩ وانهيار البورصات الأمريكية حينها، إضافة إلى أزمات ١٩٨٧ و ١٩٩٧ في آسيا غداة سقوط قلاع ما سمي بنمور آسيا الأمر الذي يمكن اعتباره أزمات دورية في النظام الرأسمالي بشكل عام.

غير أن بذور الأزمات الأخيرة بدأت عام ١٩٧١ عندما تم فك الارتباط بين الدولار الأمريكي وبين الذهب، وكان ذلك بمثابة إعلان عن مرحلة جديدة للنظام الرأسمالي هي مرحلة الليبرالية الاقتصادية، وتراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وتحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

## مسؤولية السياسات الاقتصادية السيئة للإدارة الأمريكية الحالية:

إن الأزمة المالية الراهنة هي أزمة في صميم الرأسمالية ومراحل تطورها... ذلك أن السياسات الاقتصادية التي انتهجتها إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش منذ عام ٢٠٠١ من ليبرالية مطلقة، كانت البداية، حيث بدأت الأزمة مع تراجع عدد الوظائف وفرص العمل وزيادة الإقبال على القروض وخاصة العقارية من المؤسسات المالية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية في أسواق المال الأمريكية... ثم ما شهده الاقتصاد الأمريكي، كأكبر اقتصاد في العالم، من حالة أقرب ما تكون إلى الركود، حيث سجل في السنوات السابقة نمواً ضعيفاً... وعلى الأغلب سيكون معدل النمو لعام ٢٠٠٨ سالباً أو صفرياً في أفضل الحالات.

ومع بداية عام ٢٠٠٧ بدأت في الظهور أزمة الاقتصاد الأمريكي عبر ما سمي بأزمة الرهن العقاري أو ما سميت بالقروض السيئة، ما أدى إلى تدهور أوضاع المصارف وشركات التمويل العقاري الأمريكية، بسبب عدم قدرتها على تحصيل القروض من المدنيين... وخلق أزمات سيولة لدى هذه المؤسسات المالية... الأمر الذي أدى في مرحلة تالية إلى ظهور حالات الإفلاس التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي والعالم، إذ بلغ عدد المؤسسات التي أفلست أو قريبة من الإفلاس في أمريكا حوالي ١٢٠/ مؤسسة مالية، وقبل أيام من الإفلاس المدوي لمؤسستي/ ليمان برنرز/ و/ميرل لنيس/ ووصول عملاق التأمين الأمريكي /AIG/ إلى حافة الإفلاس لولا تدخل الخزانة الأمريكية والاحتياطي الأمريكي الفيدرالي لإنقاذها.



## آثار الأزمة المالية على الاقتصاد العربي:

إن الأزمة انتشرت كالنار في الهشيم فوصلت إلى كافة دول العالم، فمن اليابان إلى روسيا إلى أوروبا إلى أمريكا اللاتينية سارعت المصارف المركزية إلى التدخل ووضخ السيولة في الأسواق سعياً منها لتطويق الأزمة والتقليل من أثارها على الاقتصاد العالمي... وفي وطننا العربي تتأثر الاقتصاديات العربية بهذه الأزمة وخاصة تلك الاقتصاديات المفتوحة أمام تقلبات الاقتصاد العالمي... فقد تعرضت أسواق المال في الدول العربية خلال السنتين الأخيرتين وبعد أزمة الرهون العقارية، إلى تراجع كبير وتذبذبات في مؤشرات الأسواق المالية، وخسرت الأسواق المالية العربية مئات المليارات من الدولارات وهي مهددة بالمزيد من الخسائر، مما يؤثر القلق الكبير على الأموال العربية المودعة في المصارف والمؤسسات المالية الغربية وخاصة الأمريكية، وكذلك الاستثمارات العربية سواءً للأفراد وللصناديق السيادية العربية أو شركات الاستثمار العربية في الغرب.

## تأثير الأزمة على الاقتصاد السوري:

نستطيع أن نؤكد أن الاقتصاد السوري من أقل اقتصاديات المنطقة تأثراً بهذه الأزمة... والسبب يعود إلى ضيق قنوات نقل هذه الأزمة إلى الداخل السوري... لأن من أهم بوابات عبور هذه الأزمة هي المصارف والمؤسسات المالية، الأسواق المالية، الاستثمارات، القروض الخارجية، التجارة الخارجية... فالسوق المالية السورية لم تولد بعد، والمصارف والمؤسسات المالية ما تزال في بداياتها، وبعد الرأسمال الوطني هو الأكبر فيها، وحتى لو وجد رأسمال غير سوري فإن مصدره في الغالب عربي... إضافة إلى ما تقوم به السلطات النقدية السورية في المراقبة والإشراف على القطاع المصرفي وأسواق المصرف... وكذلك الحال بالنسبة للاستثمارات فنسبة الاستثمارات غير السورية في الاستثمار السوري لا تصل إلى أكثر من ٣٠% ومعظم هذه الرساميل غير السورية هي رساميل عربية...

أما عن بوابة القروض الخارجية، فإن سورية نهجت خلال السنوات الماضية على تقليل الاعتماد على القروض الخارجية، وقامت بتسوية كاملة مديونيتها الخارجية... وتبقى البوابة الأخيرة وهي التجارة الخارجية فإن بعض آثار الأزمة العالمية يمكن أن تنتقل إلى الداخل السوري منه خلال ما ستشهده أسعار السلع والخدمات المستوردة والمصدرة في السوق العالمية من ارتفاع أو انخفاض، كذلك تبعاً لما ستشهده أسعار الصرف للعملة الرئيسية في العالم... وقد عانينا في السنوات الأخيرة من تضخم مستورد ويمكن أن تستمر هذه الحالة مع استمرار الأزمة المالية العالمية الراهنة.

مما سبق نود طمأننة أبناء شعبنا بأن آثار هذه الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السوري ستكون محدودة جداً... وذلك بفضل السياسات الاقتصادية المتبعة وأسلوب الإصلاح الاقتصادي التدريجي مع تأكيدنا على دور الدولة الفعال والهام في حماية الاقتصاد ومصالح الناس ولاسيما نوي الدخل المحدود تنفيذاً لتوجيهات الرفيق الأمين القطري للحزب الرئيس بشار الأسد... وهذا ماجنب سورية آثار الأزمة الراهنة إلى حد كبير.